صدور وعد بلفور سنة ١٩١٧ يشكلون ٧٪ من مجموع السكان والعرب ٩٣٪ يملكون ٩٧،٥٪ من الارض . وعندما حصلت بريطانيا على الانتداب سنة ١٩٢٣ كان عدد اليهود يمثل ١٢،٩٪ من مجموع السكان . وسنة ١٩٣١ اصبح عدد اليهود يمثل ١٨٪ الخ ... » (ص ١٠٣ — ١٠٤) . ويستمر المؤلف في هذا السرد معتمدا على كتاب « دولة اسرائيل » الذي مر ذكره معتبرا في ذلك اجابة على التساؤل الهام الذي اثاره وطرحه . اما بالنسبة للمسألة الاولى التي اثارها حول التضارب بين الموقف المعروف للحركة الاشتراكية من الصهيونية والسياسات الحاضرة للدول والاحزاب الشيوعية بازاء شرعية الوجود الاسرائيلي فيعتبر المؤلف ان معالجتها تتم بالعودة الى جذور المسألة اليهودية والحركة الصهيونية بهدف تعريتها أمام الدول والاحزاب الاشتراكية وتبيان الموقف الامبي الاصيل منها . لذلك يعود أديب ديمتري في الفصل الاول الى مناقشة جذور المسألة اليهودية على أساس ما يعتبره المنهج المادي الجدلي في فهم الموضوع . الا انه ينطلق من فرضية غامضة ، على ما يبدو لي ، عندما يعترف بوجود ثمة شيء اسمه « المسألة اليهودية » في كل العصور التاريخية المعروفة قديما وحديثا (ص ٢٢) ، في حين انه يجب ان نميز بوضوح بين استمرار وجود الشعب اليهودي في عصر الدولة الرومانية وعصور الاقطاع مثلا كواقع تاريخي يشكل جزءا من وجود اقليات متعددة داخل هذا النوع من الدول والمجتمعات وبين تحول هذا الوجود الى « مشكلة » أو « مسألة » بالمعنى الذي نفهمه حاليا .

ان ما اصطلحنا على تسميته « بالمسألة اليهودية » بمعناها الراهن هي ظاهرة اقتصادية — اجتماعية حديثة في الاساس ولدها ببطء تطور النظام الرأسمالي . كما ان مصطلح « المسألة اليهودية » بالذات ذو منشأ اوروبي حديث مما يشير الى ان تحول وجود اليهود في اوروبا الى « مسألة » متميزة نوعيا عن السابق تتطلب معالجة خاصة ضمن ظروف مرحلة تاريخية معينة (لها حدودها الزمنية والمكانية الواضحة نسبيا) ولا يجوز اسقاطها تعسفا على كل عصور التاريخ . قد لا يخالفني اديب ديمتري في هذا الرأي بعد طرحه بوضوح الا ان اسلوبه في فهم المسألة اليهودية على أساس امتدادها عبر كل عصور التاريخ بنفس المعنى يؤدي ضمنا الى طمس الوقائع التي ذكرتها والى التكريس الضمني للمنهج السائد في دراسة هذه الظاهرة : اي تجريدها عن ظروفها الموضوعية واقتلاعها من بيئتها التاريخية ومن ثم اسقاطها على مجرى التاريخ منذ البداية حتى اليوم للبرهنة على وجود جوهر ثابت « للمسألة اليهودية » يبقى هو هو عبر التحولات التاريخية التي تؤثر على المظاهر والاعراض فقط وليس على الجوهر الدائم نفسه . وبالتأكيد فان اديب ديمتري — كماركسي — يرفض هذه الرؤيا المثالية للتاريخ .

بعد عرض سريع لبعض التعاليم اليهودية الصهيونية المعروفة يرد عليها المؤلف بمراجعة سريعة لتاريخ القبائل العبرية القديم وبتلخيص سريع ايضا لاراء ليون حول تاريخ اليهود في العصر الوسيط والحديث . وعندما يصل الى مرحلة الثورة الفرنسية الكبرى يبالغ في اشادته بالحلول التي طرحتها البورجوازية الثورية في تلك الفترة للقضايا الاجتماعية بما فيها مشكلة اليهود الاوروبية . يقول مثلا ان البورجوازية الثورية في تلك الفترة نادت بالحرية وانكرت الفروق بين البشر بسبب الاصل أو الدين او الجنس ودعت الى تأسيس النظم السياسية على أساس العدل . مما ادى به الى القول ان اليهود دخلوا بذلك في فترة جديدة من حياتهم حيث تفتح لهم المجتمع الاوروبي ليضمهم « ولم يعد في الحقيقة ثمة فارق بين التاجر او المصرفي اليهودي او الكاثوليكي أو البروتستانتي. وقررت ثورات انجلترا والولايات المتحدة وفرنسا مساواة الاديان امام القانون » (ص ٤١) . اعتقد ان هذه النظرة الى الموضوع مغرقة في تبسيطيتها ، لانه ليس صحيحا ان المجتمع الاوروبي تفتح ليهضم اليهود (كما برهنت على ذلك الاحداث اللاحقة) وليس صحيحا انه « لم يعد في الحقيقة ثمة فارق بين التاجر او المصرفي اليهودي او الكاثوليكي او البروتستانتي » في المجتمع الرأسمالي الطبقي . ان مجرد اعلان الثورات البورجوازية عن انكار الفروق بين البشر لا يعني انه لم يعد ثمة فارق على ارض الواقع بين التاجر اليهودي او الكاثوليكي او البروتستانتي . وأديب ديمتري ، كمفكر ماركسي ، يعرف قبل غيره الى اي حد كانت المساواة التي اعلنتها الثورات البورجوازية ذات طابع قانوني وحقوقي وشكلي — اذ ان المساواة بين الاديان امام القانون لم تكن تعني ان المواطن البروتستانتي في فرنسا الكاثوليكية قد اصبح بالفعل